سفر رئيس الوزراء الباكستانى إلى كابول؛ الأهداف والنتائج

مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية – كابول

تحليل CSRS | رقم : 360

01 ديسمبر 2020 الميلادى

الموقع: www.csrskabul.com -- www.csrskabul.af

نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة على:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

التحليل الاول

التحليل الثانى

سفر رئيس الوزراء الباكستاني إلى كابول؛ الأهداف والنتائج

بدعوة رسمية من الرئيس الأفغاني محمد أشرف غني قدم وصل باكستاني رفيع المستوى بتاريخ 19/نوفمبر/2020م إلى كابل برئاسة رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان كما ضم الوفد وزير الخارجية الباكستاني شاه محمود قريشي والمندوب الباكستاني الخاص أفغانستان صادق خان ورئيس الاستخبارات الباكستاني فيض حامد واستمرت الزيارة لمدة يوم واحد. كيف ستؤثر زيارة عمران خان على مسار السلام الأفغاني والعلاقات الثنائية بين أفغانستان وباكستان في حين أن معدل العنف قد ارتفع في البلد و لم تُسفر حتى الآن مفاوضات السلام في الدوحة عن أن أي تطور رسمي؟ سنحاول الإجابة عن ذلك في هذا التحليل النصف شهري والصادر عن مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية.

أهداف سفر عمران خان إلى كابول

في الآونة الأخيرة ارتفعت معدلات العنف والتفجيرات في البلد ووقعت أحداث تفجير بالألغام وغيرها في الطرق والأماكن العامة وسقط جرّائها عشرات القتلى من المواطنين الأفغان، ومن جانبٍ آخر فإن المناقشات حول وضع آلية للتفاوض في محادثات الدوحة ما زالت مستمرة. وفي مثل هذه الأوضاع الحرجة قدِم رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان إلى كابل لمدة يوم بدعوة رسمية من الرئيس الأفغاني محمد أشرف غني. وقبل زيارة عمران خان قدم مستشاره في شؤون التجارة والاستثمار عبد الرزاق داود إلى كابل بتاريخ 16/نوفمبر/2020م واستمرت زيارته لثلاثة أيام، حيث جرت محادثات بينه وبين المسؤولين الأفغان حيال التبادل التجاري بين البلدين وإنشاء مفوضية خاصة بالشؤون الاقتصادية.

بالنظر إلى أجندات سفر عمران خان والتي تدور حول السلام الأفغاني وتطوير العلاقات بين البلدين في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية نعلم أن هذه الزيارة كانت ضرورية للجانب الباكستاني وذلك لأن

الحكومة الباكستانية تواجه تحديات اقتصادية صعبة وتسعى لتوسعة تصديراتها إلى أفغانستان. بالإضافة إلى ذلك فإن باكستان تخشى من زيادة نفوذ دولة الهند في أفغانستان، وفي هذا السياق ذكر رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان في لقاء له مع مجلة شبيغل الألمانية أنه أكد خلال لقائه بالسيد حكمتيار ورئيس مجلس المصالحة الوطنية د. عبد الله الله بأن مصلحة باكستان الوحيدة في أفغانستان تكمن في عدم السماح للهند بأن تستغل أرض أفغانستان للقيام بعمليات تضاد باكستان.

الجانب الباكستاني سعى كذلك ليأخذ وعودا من السلطات الأفغانية حيال هذا الأمر، وقدرت فعلا على أخذ التزام الحكومة الأفغانية من خلال توقعيها معها اتفاقية "التفاهم المشترك حيال السلام والاستقرار في أفغانستان وباكستان ودول المنطقة".[1] وتقرر الاتفاقية أن على أفغانستان أن ترعى المصالح المشتركة بينها وبين باكستان في علاقاتها بالدول الأخرى وأن لا تتوجه أية مخاطر من علاقات أفغانستان بالدول الأخرى تجاه العلاقة الثنائية بين أفغانستان وباكستان. وعلى الصعيد المقابل عقب سفر عمران خان بدأ إنشاء منشآت باكستانية على الحدود بين البلدين في مدينة طورخم مما واجه تصديا من قبل القوات الحدودية الأفغانية، ونتج عن ذلك قرار أحادي الجانب من باكستان – وقد سبقته قرارات مثيلة في حالات مشابهة – بإغلاق المعبر الحدودي في وجه العامة وناقلي البضائع من التجار وغيرهم. وهذا الأمر كفيل بتعكير العلاقات بين البلدين كما في السابق. يُضاف إلى ذلك أن هذا القرار يُلحق أضرارا بالغة بالتجار من البلدين.

السلام الأفغاني محوراً رئيسا فى المحادثات

الحكومة الأفغانية منشغلة بوضع آلية للتفاوض مع تنظيم طالبان في محادثات الدوحة، ومن جانبٍ آخر تواجه قلقا متزايدا حول ارتفاع معدل العنف والقتل الناشئين من عدم تنفيذ وقف إطلاق النار في البلد، إلى درجة أن هناك تفجيرات حصلت في الآونة الأخيرة و لم تتبناها حركة طالبان وإنما تبناها تنظيم داعش، وهذا النوع من التفجيرات كفيل بإلحاق أضرارا فادحة بفرصة السلام التاريخية في الفترة الحرجة التي تمر بها البلد. قد أكدت الحكومة الأفغانية منذ بدء المفاوضات على ضرورة تنفيذ وقف إطلاق النار بشكل كامل إلا أن حركة طالبان لم تُظهر استعدادها لذلك؛ وقد لعب كل من الطرفين دوره في استمرار العنف مما نتج عنه سقوط ضحايا من المدنيين الأفغان دون غيرهم من الأجانب؛ كما أن عشرات الأشخاص من الطرفين يقعون ضحايا العنف يوميا. ارتفاع معدل العنف منح الحكومة الأفغانية فرصة لتلفت أنظار دول العالم نحو إعمال الضغط على حركة طالبان لتتقبل مقترح وقف إطلاق النار. وفي هذا الصدد كان الرئيس غني قد أجرى مكالمة هاتفية مع رئيس الوزراء

---

[1] https://www.dawn.com/news/1591240/pakistan-will-do-everything-possible-to-reduce-violence-in-afghanistan-says-pm-imran-on-maiden-kabul-visit

الباكستاني عمران خان وأبدى فيها قلقه من ارتفاع معدل العنف بغية أن تستغل الحكومة نفوذها على حركة طالبان وتُوجهها نحو الاستعداد لتقليل العنف.

وقد طلب عمران خان في زيارته الأخيرة إلى كابل من السلطات الأفغانية أن تحدد الإشكاليات المتعلقة بالسلام الأفغاني والتي هي بحاجة إلى مساعدة من الحكومة الباكستانية، كما أكد عمران خان بأن حكومته مستعدة أكثر من أي وقت مضى لتقديم الدعم بغرض إنجاح عملية السلام الأفغاني. مع أن هذا النوع من التصريحات كفيل بتحسين العلاقات الثنائية بين البلدين إلا أن تنظيم طالبان قد يغض الطرف عن كل ما ذُكر ولا يُذعن لمشروع وقف إطلاق النار، ذلك أن الحكومة الباكستانية إبان استقبالها للرئيس محمد أشرف غني عام 2014م قدمت وعوداً كثيرة حيال السلام الأفغاني إلا أن تنظيم طالبان عقب الزيارة المُشار إليها زاد من هجماته على الحكومة الأفغانية و لم يشهد مسار السلام خلال السنوات التي تلت الزيارة أي تقدم ملحوظ.

من جانبٍ آخر يُلاحظ أن معدلات العنف آخذة في الارتفاع بعد تصريحات رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان المتضمنة وعودا بتقديم الدعم لإنجاح السلام الأفغاني. حيث إن عددا من الصواريخ قد أُطلقت في مختلف أرجاء مدينة كابل عقب سفره بيومين واستُشهد جراءها عشرات المواطنين وكلهم من المدنيين العُزّل. كما أن محافظة باميان قد شهدت تفجيرا في تاريخ 24/نوفمبر/2020م تسبب في استشهاد 17 فردا من المدنيين.

نتائج السفر الاحتمالية

بغض النظر عن السلام الأفغاني فإن الاتفاقية الموقعة أخيرا بين البلدين إبان زيارة عمران خان لأفغانستان قد مهدت الأجواء لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في المستقبل. في الاتفاقية المشار إليها ذُكر أن كلا البلدين سيُتيح تردد مواطني البلد الآخر إلى أرضه لأجل استمرار العلاقات بين البلدين، ومن هنا دعا رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان الرئيس الأفغاني محمد أشرف غني لزيارة باكستان والتي ستتم في الربع الأول من العام المقبل، ويُعد ذلك تقدما ملحوظا في تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين.

كما أن الوثيقة تتضمن العمل على التنسيق بين استخبارات البلدين ومشاركة البيانات بينهما حيال أعداء السلام والجهات التي تعمل على إنشال عملية السلام الأفغاني. كما تضمنت الاتفاقية تسهيل رجوع المواطنين الأفغان من باكستان بدءا من غرة العام الميلادي المقبل، وعقد جلسات كذلك حيال تطوير خطوط الاتصال الإقليمية. وقد صرح المبعوث الأمريكي الخاص للسلام الأفغاني زلمي خليلزاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستخصص في المستقبل القريب صندوقا لباكستان وأفغانستان وأوزبكستان ترغيبا للاستثمار في جنوب ووسط آسيا.[2] ويبدو هذا الأمر غير ممكنٍ حاليا بالنظر إلى انعدام السلام في البلد، إلا أنه من جانبٍ آخر كفيل بتهيئة الأرضية للسلام

[2] https://www.dawn.com/news/1591523/us-to-launch-regional-funds-for-pakistan-afghanistan-and-uzbekistan

الأفغاني مما سيكون ذا تأثير على حركة التنمية على المستوى الإقليمي. إن تعزيز العلاقات بين باكستان وأفغانستان ليس داعما للسلام الأفغاني فحسب وإنما يُساعد كذلك على تنمية الحالة الاقتصادية في البلدين وفي المنطقة بشكل عام؛ كما أن باكستان بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى اتخاذ خطوات مُساعدة في هذا الصدد حتى تقلل من حدة الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها.

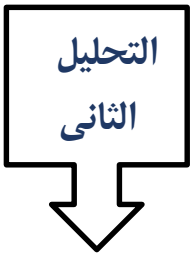

افغانستان و اليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة

يُصادف تاريخ 3/ديسمبر اليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة وهو يوم تم تسميته بهذا الاسم من قِبل هيئة الأمم المتحدة عام 1992م ويُحتفل به سنويا لأجل الحفاظ على القوانين المعنية بشؤون ذوي الاحتياجات الخاصة. كما أن منظمة الأمم المتحدة تهدف باحتفالها بهذا اليوم إلى عرض انجازات وإشراك ذوي الاحتياجات الخاصة في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كل عامٍ تُحدد منظمة الأمم المتحدة شعارا لليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة وتقوم كافة الدول بعد عام بعرض أنشطتها حيال دعم ذوي الإعاقة في إطار الشعار المُعلن. وكان الشعار المُعلن عنه للسنة الجارية هو "والمساواة و تعزيز مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة" وقد استُلهم الشعار من لوائح برنامج اهداف التمنية المستدامة (SDGs) 2015–2030م المنضوي تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة.[3]

وضعيت ذوي الاحتياجات الخاصة في أفغانستان

يُعرّف الشخص بأنه من ذوي الاحتياجات الخاصة إذا وُجدت به علة بدنية أو عقلية – سواء وُجدت قبل ولادته أو بعدها – وتسببت في الإضرار الدائم والملحوظ بسلامته وإنتاجه بشكل عام مما يجعله عاجزاً بشكل كلي أو

[3] https://www.imna.ir/news/399266

جزئي عن تأمين ضرورياته المعيشية الفردية والاجتماعية، ووفق هذا التعريف يوجد حاليا نحو 500 مليون شخص يُعانون من الإعاقة.[4]

في تاريخ 2/فبراير/2019م أعلنت هيئة الصليب الأحمر الدولية في أفغانستان أن هناك أكثر من مليون مواطن يُعانون من الإعاقة في البلد كما يتم تسجيل عشرة آلاف مُعاق جديد في سجلات هذه الهيئة. وقد ورد في بيان هيئة الأمم المتحدة أن نسبة 10% من هؤلاء المُعاقين يُعانون من إصابات ناجمة عن الحرب كما أن نسبة 90% لديهم إعاقات منذ الولادة أو أنهم أُصيبوا بالإعاقة بسبب الأمراض أو الحوادث. وفي السنوات الأخيرة ازدادت نسبة ذوي الإعاقة الذين تسببت الحرب في إعاقتهم. حيث إن وزير الصحة العامة بأفغانستان د. فيروز الدين فيروز قد أعلن عام 2019م أن عدد ذوي الاحتياجات الخاصة قد ارتفع خلال العام الماضي وأن نسبة 3 إلى 5 في المئة من سكان أفغانستان يُعانون من الإعاقة، كما ذكر أسباب الإعاقة مُعددا: الحرب والمرض والحوادث والآفات والتشوهات الجنينية والنشاط الزائد لدى الأمهات خلال فترة الحمل.[5]

إن الإعاقة لها تأثيرات اجتماعية واقتصادية ونفسية على الأشخاص المُعاقين وأسرهم. ولأجل تقليل هذه الآثار تنشط في البلد مؤسسات مختلفة بجانب الحكومة ومن أبرز هذه المؤسسات مؤسسة الصليب الأحمر الدولية وهي أكبر جهة دولية تقوم بتنفيذ برامج ومشاريع لرفع كفاءة ذوي الاحتياجات الخاصة ومستواهم المعيشي، بالإضافة إلى دولٍ أخرى تنشط في هذا المجال. تقدم هذه المؤسسة سنويا خدمات لأكثر من مئة ألف شخص في مختلف المحافظات ممن هم بحاجة إلى أعضاء صناعية. وقد وضعت المفوضية المستقلة لحقوق الإنسان في أفغانستان ومفوضية الإصلاحات الإدارية آلية لتسهيل توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، ووفق قانون حقوق وامتيازات المُعاقين في أفغانستان فإن نسبة 3% على الأقل من الموظفين في الإدارات الحكومية ينبغي توظيفهم من ذوي الاحتياجات الخاصة.[6] إلا أن ذلك لم يُنفذ مع الأسف كما أن معظم الإدارات لا ترحب بتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة. وفق قوانين أفغانستان يُمنع إظهار أي نوع من العنصرية بين المواطنين، إلا أن العنصرية تُمارس مع الأسف في معظم المؤسسات الحكومية والخاصة تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة في أفغانستان بصور مُتعمدة وغير متعمد. من جملة مشاكل المُعاقين الكبرى فقدانهم لفرص التعليم، وللأسف يوجد تقصير كبير في هذا الجانب مما أدى إلى حرمان ذوي الاحتياجات الخاصة من الحصول على فرص عمل مناسبة ومنافسة الآخرين في هذا المجال.

---

[4] https://www.imna.ir/news/399266/%DB%B1%B2-%D8%A2%B0%D8%B1-%D8%B1

[5] https://www.google.com/amp/s/www.bbc.com/Persian/Afghanistan-46973600/amp

[6] https://www.google.com/amp/s/www.bbc.com/Persian/Afghanistan-50622937/amp

التحديات التي يواجهها ذوو الاحتياجات الخاصة في أفغانستان

يواجه ذوو الاحتياجات الخاصة في أفغانستان صعوبات عديدة منها:

- صعوبات التنقل والحركة: من الصعوبات الكبرى التي يواجهها المعاقون مشكلة التنقل والتردد داخل وخارج المدن، حيث إن قطاع المواصلات العامة لا يُقدم المعونة اللازمة لذوي الاحتياجات الخاصة كما أن استخدام سيارة الأجرة الخاصة ليس في مقدروهم نظرا لارتفاع تكلفتها.
- صعوبات الحصول على العمل: وفق قانون حقوق وامتيازات المُعاقين في أفغانستان، ينبغي أن تُوظف نسبة 3 في المئة من العاملين في الإدارات من فئة المعاقين، إلا أن ذلك لم يُنفذ لعدة أسباب منها التعصب والفساد وتدني مستوى الوعي لدى العامة.
- تعامل المجتمع مع المعاقين: يسعى بعض ذوي الاحتياجات الخاصة إلى تقليل الاحتكاك بالمجتمع بسبب تدني الوعي المجتمعي في شأن التعامل مع المُعاقين. إن عدم اهتمام الحكومة والشعب بذوي الاحتياجات الخاصة يتسبب في إضعاف ثقة المُعاقين في أنفسهم كما أنه يحول دون تطوير مهاراتهم.
- المشكلة الأخرى المتعلقة بفئة المعاقين هي التسول. هناك عدد من المُعاقين يلجؤون إما بسبب الاضطرار أو دونه ألى التسول كما أن هناك فئة يلجؤون إلى التسول بترغيب من عصابات المافيا. وبشكل عام تسببت هذه الظاهرة في تدني مكانة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع ووسمها بأنها عالةٌ على بقية فئات المجتمع.
- بالإضافة إلى جميع ما ذُكر فإن ذوي الاحتياجات الخاصة يواجهون صعوبات اقتصادية وذلك لفقدانهم لمصادر دخل مناسبة، ونظرا لذلك فإنهم يُحرمون من الفرص التعليمية الجيدة وفرص المشاركة في برامج رفع الكفاءة والتنمية الشخصية. تقوم وزارة الشهداء والمُعاقين بدعم ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تقديم مطافئة شهرية لهم، إلا أن هذه المطافئة تُقدم فقط للمعاقين بسبب الحروب أما من وُلدوا مُعاقين أو أُعيقوا بسبب حوادث أخرى غير الحرب فإنهم محرومون من امدادات الوزارة الوزارة.
- المشكلة الأخرى التي تواجهها هذه الفئة هي حرمانهم من الدراسة في الجامعات وحرمانهم من منح الدراسة في الخارج. تُفيد المادة رقم 43 من الدستور أن الدراسة حتى إكمال مستوى البكالوريوس حق لكل مواطن أفغاني، كما أن المادة رقم 19 من قانون حقوق وامتيازات المُعاقين تُفيد تخصيص نسبة 7% من المنح الحكومية للمعاقين كما تُخصص نسبة 7% من منح الجامعات الأهلية للمعاقين، إلا أن النسبة الحالية لمشاركة المُعاقين في هذه المنح أقل من ذلك بكثير، بسب دوافع عديدة.[7]

---

[7] http://www.dailyafghanistan.com/national-detail.php?post-id=141544

- وأخيرا فإن النساء من ذوي الاحتياجات الخاصة لديهن مشاكل مُضاعفة بنسبة للرجل وذلك لكونهن معاقات بالإضافة إلى كونهن من فئة النساء التي تُهضم كثير من حقوقها، ولذا فإن النساء المُعاقات يواجهن صعوبات كبيرة في هذا الصدد.

حلول مقترحة:

لأجل أن تتحسن أوضاع المعاقين في البلد هناك ضرورة لبرامج و تعاون طويلة المدى حكومية وشعبية مستمرة وطويلة المدى. إلا أن نجاح هذه البرامج يتوقف على النقاط التالية:

1. **تعزيز الوعي**

كلما ارتفع مستوى الوعي الشعبي ومستوى الثقافة في البلد فإن مشاكل ذوي الاحتياجات الخاصة ستقل وتتضاءل. على وسائل الإعلام في البلد أن تلعب دورا بارزا في رفع مستوى وعي الشعب حول صيغة التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة. كما أن المدارس ومنابر الخطباء والأئمة أيضا تستطيع أن تلعب دورا محوريا في هذا الصدد.

2. **الدعم الحكومي:**

على الحكومة الأفغانية أن تزيد في ميزانية مكافئات ذوي الاحتياجات الخاصة وفق خطة طويلة المدى، بحيث تُغطي تلك الرواتب احتياجات كل المُعاقين سواءً بسبب الحروب والمُعاقين منذُ الولادة. كما على الحكومة أن توزع بطاقات تخفيض بشكل عادل وتهيئ لهم السبل للتنقل والحركة والتعلم وشراء الضروريات. بالإضافة إلى ذلك ينبغي تثبيت سهم المُعاقين في الحصول على الوظائف الحكومية والمنح الدراسية الجامعية.

3. **تطوير المهارات:**

هناك ضرورة لتقديم مزيد من الاهتمام بالأنشطة التي يقوم بها المعاقون وينبغي أن تُمنح فرص لهم ليطوروا مهاراتهم، وذلك بتقديم دورات تعينهم على تطويرهم في مختلف المجالات العلمية والمهارية. كما ينبغي أن تتضمن تلك البرامج عروضا مصورة واستخدام لغة الإشارة والترجمة اللازمة لمن يُعانون من الصمم. ينبغي كذلك إنشاء أندية رياضية مجانية لتدريب المعاقين بدنيا.

4. **إيجاد جو سلمي**

لقد أضرت الحرب بجميع فئات مجتمعنا؛ إلا أن ذوي الاحتياجات الخاصة يُعانون أكبر المعاناة بسبب الحرب. إن استمرار الحرب لا يؤدي فقط إلى زيادة أعداد المُعاقين وإنما يؤدي كذلك إلى عدم القيام

بالأعمال التي تضمن رعاية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة. وما دامت الحرب تضحي بمُعظم ثرواتنا فلا يمكن أن نترقب تحسنا في حياة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. لذا؛ يُعد إرساء السلام وإيقاف الحرب ضرورة لكافة أنواع التنمية وممهدا لحصول ذوي الاحتياجات الخاصة على حياة كريمة ومستقرة.

مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية هى مؤسسة مستقلة غير حكومية وغير ربحية، أسست عام 2009 في كابل. يعمل المركز لمتابعة وتنمية السياسات في أفغانستان والمنطقة عن طريق الحوار البناء والدراسات العلمية الدقيقة والموضوعية. من أهداف المركز كذلك إيجاد ارتباط بين الدراسات الحديثة والسياسات بحيث تصير كافة السياسات المُتخذة مستندة على المعايير الأكاديمية والمدروسة.

www. csrskabul.com